



MAISON
DU FUTUR

بيت المستقبل

أوراق سياسية

- رقم ٢٧ -
حزيران ٢٠٢٢

لبنان:مراجعة تاريخية
ورؤية اصلاحية

د. جورج يزبك

 KONRAD
ADENAUER
STIFTUNG

ملاحظة: إن مضمون هذه الورقة
لا يعكس بالضرورة الرأي الرسمي
لمؤسسة كونراد آديناور. وعليه، فإن
مسؤولية المعلومات والآراء الواردة فيها
تقع على عاتق الكاتب وحده.

لبنان: مراجعة تاريخية ورؤية اصلاحية

توطئة

وسط أزمة غير مسبوقة سياسياً ومالياً وإقتصادياً ومعيشياً في تاريخ لبنان الحديث، وتحت وقع تداعياتها التي أتت على الاقتصاد والديرة والودائع، وترجمت بارتفاع البطالة ومعدلات الفقر والهجرة، عقد "بيت المستقبل" مؤتمره السنوي بعنوان "لبنان: مراجعة تاريخية ورؤية اصلاحية" بالتعاون مع مؤسسة "كونراد آديناور".

تناول المؤتمر مختلف أوجه الأزمة اللبنانية التي تعيق حسن سير العمل الديمقراطي وتودي بالاقتصاد الليبرالي الى مناخات غير آمنة، في وقت كان لبنان يلعب دوراً رائداً يحدى به في المنطقة برمتها. عالجت جلسات العمل الأربع، بالإضافة الى مداخلة خلال استراحة الغداء حول قراءة نتائج الانتخابات النيابية في أيار ٢٠٢٢، الإشكاليات الراهنة في النظام اللبناني في صلب توازن داخلي واقليمي غير مستقر. وناقش المؤتمر الاصلاحات المطلوبة بأبعادها السياسية والاقتصادية-الاجتماعية. كما طرح في نافذة رديفة فرضية اعادة تأسيس الدولة اللبنانية محررة من العوائق السالبة للسيادة ومن مسببات الفساد وفي مقدمها النظام الطائفي وترجماته في مفهوم المحاصصة السائد.

وفي ضوء المعالجات والمناقشات التي تطرق اليها المؤتمر بعد مراجعة تاريخية لكل المفاصل الاساسية في حياة الدولة اللبنانية (القسم الأول)، خلص الى التشديد على حاجة النظام اللبناني الى اصلاحات بنوية (القسم الثاني).

القسم الأول: في مراجعة أوجه الأزمة اللبنانية

مع تفاقم الحالة العامة في المنطقة، وعلى خلفية التوتّرات الطائفية، قد يكون لبنان الآن أكثر من أي وقت مضى، وبالرغم من الازمات العميقة الحالة به، بل بسببها، خير منطلق لبزوغ أمل جديد للدخل اللبناني بكل اختلافاته، ولمنطقة الشرق الأوسط بكل

تعقيدها. ولوضع لبنان على سكة التعافي، لا بد من مراجعة أسباب فشل بناء الدولة في مرحلة ما قبل وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف) (أولاً) وما بعدها (ثانياً).

أولاً- في محاولة بناء الدولة في الجمهورية الأولى

انتقل لبنان في مراحل تاريخه من تسويات عرجاء الى تسويات عرجاء أخرى، ما جعله يفقد مقومات الوجود ويناضل للبقاء وسط مخاوف على الهوية والتحديات الوجودية للجماعات، وقلق من طمع القوى الخارجية بلبنان و/أو استدراج بعض الداخل لتدخلات الخارج في الشأن اللبناني، مع ما يعني ذلك من التخلي القسري أو الطوعي عن السيادة وعدم القدرة على كسر هذه الحلقة المفرغة.

وناقش المؤتمر مراحل أساسية في تاريخ لبنان قبل اعلان دولة لبنان الكبير (١)، وبعده (٢).

١- الحالة قبل اعلان دولة لبنان الكبير

خيّمت على لبنان ظروف سياسية وغير سياسية كان يفترض استثمارها لبناء الدولة، الأمر الذي حصل جزئياً. إلا أن الفشل في بناء الدولة كان السمة الغالبة رغم غياب الطائفية حيناً (أ)، وقد تفاقم الفشل بحضورها أحياناً (ب):

أ- فشل بناء الدولة رغم غياب الطائفية

في زمن الامارة المعنية (١٥١٦-١٦٩٧) ولاحقاً الشهابية (١٦٩٧-١٨٤٢)، وباستثناء أحداث ١٨٤٠ التي أفضت الى قيام نظام القائمقاميتين وبعدها أحداث ١٨٦٠ التي أفضت الى قيام نظام المتصرفية، لم تكن العلاقات الطائفية مأزومة بالدرجة التي هي عليه اليوم. بل ان الامراء الشهابيين لم يعلنوا انتماءاتهم الدينية، وتشاركوا الصوم عند المسلمين والمسيحيين. الأمير فخر الدين كان درزياً وكان محاطاً بمستشارين موارنة. والامير بشير شيد كنيسة للصلاة. بل حصل تحوّل من الاسلام الى المسيحية داخل الأسرة الشهابية على غرار التحول الذي شهدته الأسرة المعنية. وابراهيم باشا أنشأ مجلساً في جبل لبنان برئاسة مسيحي. كانت هذه هي الفلسفة السائدة في حينه: لم يكن الدين

يحتل مواقع مؤثرة في الحياة السياسية. وكانت العدالة والمساواة سائدتين وتجلى ذلك في غير مجال بينها النظام الضريبي. الا أن من بين أسباب الفشل في بناء الدولة حينها:

- التطلع الى كسب رضا الدولة العثمانية ومصر والدول الغربية.

- النظام الاستبدادي الذي مارسه الامراء الشهابيون بوجه من عارض التسليم بحكم الأسرة الشهابية.

- سوء تقدير قوة الدولة العثمانية وحقيقة ومدى صراعها مع الغرب.

- حسابات الكيانات الصغيرة في صراع الكبار والدور الكبير الذي حاولت أن تلعبه امارة جبل لبنان الصغيرة في عالم الكبار.

- المسّ بمصالح الفلاحين وزيادة الضرائب التي فرضها والي مصر ابراهيم باشا والتجنيد الاجباري، ما أدى الى قيام عاميتي انطلياس ولحفد.

ب- فشل بناء الدولة لحضور الطائفية

أدى نظام القائمقاميتين الذي أعلن في ٧ كانون الأول عام ١٨٤٢ الى تقسيم جبل لبنان الى قائمقامية مارونية يرأسها ماروني، وقائمقامية درزية يرأسها درزي. واستُكملت المعادلة الطائفية بتعيين مجلس في كل قائمقامية تمثلت فيه المذاهب الأخرى: الأرثوذكس، والكاثوليك، والسنة، وشارك المندوب الشيعي بصفة استشارية لأن الدولة العثمانية لم تكن تعترف حينذاك بالمذهب الشيعي. وشهدت هذه الحقبة أحداثاً متفرقة كان أخطرها أحداث العام ١٨٦٠ بين الدرروز والموارنة والتي انتقلت من الأسر الى الطائفتين وانتهت بإقرار نظام المتصرفية عام ١٨٦١. ويمكن القول هنا إن تقسيم جبل لبنان طائفيًا الى قائمقاميتين واحدة للدرروز وأخرى للموارنة شكل نظاماً مؤقتاً ومفخحاً حمل في طياته بذور فشل بناء الدولة نظراً لطابعه الانتقالي غير النهائي، ولطابعه الطائفي، ولطابعه التقسيمي، وللتدخلات الأجنبية فيه حيث دعم الفرنسيون الموارنة والانكليز الدرروز، ولولايته القصيرة حيث لم يدم نظام القائمقاميتين سوى ١٨ سنة.

١- الحالة بعد إعلان دولة لبنان الكبير

جاء اعلان دولة لبنان الكبير نهائياً بحدود لبنان المعترف بها دولياً بما فيها الأقضية الأربعة بعد ضمها وهي بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا، علماً أن أراضي لبنان التاريخية كانت تمتد الى فلسطين جنوباً واللاذقية شمالاً.

وكرّس الدستور اللبناني الذي أقرّ عام ١٩٢٦ حقوق الفرد والجماعات ومبادئ الحرية والديمقراطية والتنوع الثقافي والديني، واعتمد النظام الجمهوري البرلماني، وأساسه انبثاق السلطة ديمقراطياً. الا أن هذه القيم الجمهورية لم تواكبها ممارسة سياسية صحيحة تفضي الى قيام دولة القانون، وكانت عدة أسباب وراء فشل بناء الدولة بينها أسباب داخلية (أ)، وأخرى اقليمية (ب).

أ- الأسباب الداخلية لفشل بناء الدولة

مع اعلان الاستقلال، تحطى لبنان الانقسامات الداخلية بتخلي المسيحيين عن التطلع الى الغرب لطلب المساعدة، وتخلي المسلمين عن التطلع الى الوحدة العربية، ما جعل للميثاق الوطني بالإضافة الى دوره في السياسة الداخلية، دور في السياسة الخارجية للبنان.

وبقدر ما شكل الميثاق الوطني فلسفة نبيلة في العيش المشترك من أسفل الهرم، كرّس في الوقت عينه تقاسم السلطة في أعلى الهرم، ما جعله عاملاً بنّاءً في قيام الدولة جرى استغلاله وتحويله الى عنصر هدام. وفي ما يلي باقة من أسباب فشل بناء الدولة:

– **الديمقراطية التوافقية:** أنتج الميثاق الوطني ديمقراطية توافقية تحولت الى ديمقراطية تعطيوية. وكانت هذه الديمقراطية كفيفة بعدم بناء المواطنة بسبب تغييب القانون الضامن للسيادة والعدالة والمساواة.

– **عدم النزاهة في انبثاق السلطة** وكانت احدى تجلياته الانتخابات النيابية التي جرت في ١٩٤٧/٥/٢٥. ويذكر التاريخ ”الثورة البيضاء“ التي أسقطت الرئيس بشارة الخوري

في ولايته الثانية غير المكتملة بتهمة فساد العهد ومحاباة الأقرباء.

- **عدم الاستقرار الأمني** ومن بين عناصره إغتيال رئيس الحكومة رياض الصلح، وثورة ١٩٥٨، وثورة القوميين السوريين الاجتماعيين، والانفلاش الفلسطيني، والحرب الأهلية ١٩٧٥، ونشوء سلاح رديف خارج السلاح الشرعي.

- **عدم الاستقرار السياسي** ومن بين عناصره التغيير الحكومي حيث شهد عهد الرئيس بشارة الخوري الممدد (١٩٤٣-١٩٥٢) ١٤ حكومة خلال ٩ سنوات، أي أن معدل عمر الحكومة كان حوالي سبعة أشهر. وشهد عهد الرئيس كميل شمعون (١٩٥٢-١٩٥٨) ١٢ حكومة خلال ٦ سنوات، أي أن معدل عمر الحكومة لم يتخط الـ ٦ أشهر.

- **الانتماء الديني أولاً ثم المدني**: تجسّدت هذه الثقافة في تربية المواطن اللبناني على الشعور بانتمائه الديني أولاً، ثم بانتمائه المدني، وغياب مبدأ المساواة والمحاسبة. فالناخب يقترح طائفيًا، والنائب يفوز طائفيًا، ما جعل النظام تعترضه الشوائب مثل الزبائنية والمحاصصة والواسطة والمحسوبيات. ولعل نظام الموظفين يشكل نموذجاً صارخاً في تقاسم الكعكة الوظيفية بالاستناد الى الانتماء الطائفي على حساب الأهلية والكفاءة وتكافؤ الفرص.

تشكيل حكومات الوحدة الوطنية: درجت العادة على تشكيل حكومات الوحدة الوطنية التي تحولت الى "مبني-مجلس" وممثلة لكنله النيابية التي تشكل الأغلبية المطلقة من مجموع النواب الذين يتألف منهم المجلس قانوناً، ما أفقده عملياً دوره الرقابي.

ب- في الأسباب الاقليمية لفشل بناء الدولة

برزت في الاقليم جملة مسببات أعاقَت قيام الدولة اللبنانية لعل أبرزها:

- **نشوء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨**: أدى نشوء دولة إسرائيل الى هجرة فلسطينية الى الدول العربية نال لبنان النصيب الأوفر منها حيث أحصي ١٢٩,٠٠٠ لاجئ عام

١٩٥٠، جاء معظمهم من المناطق الشمالية في فلسطين. ثم كانت موجة ثانية من اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٦٧، توجهت بشكل أساسي نحو الأردن. الا أن لبنان نال حصة منها بعد احداث أيلول الأسود عام ١٩٧٠ أدت إلى إعادة تهجير عدد من المقاتلين الفلسطينيين مع عائلاتهم إلى مخيمات لبنان.

- **اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩**: كان لاتفاق القاهرة أثر بالغ في الانتقاص من السيادة اللبنانية وشرعنة المقاومة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير، وكانت تسمية "فتح لاند" خير معبر عن السيادة الفلسطينية داخل المخيمات وخارجها.

- **الاحتلال السوري** الذي صادر القرار اللبناني في فترة غير قصيرة امتدت بين عام ١٩٧٦ وعام ٢٠٠٦ تاريخ خروج القوات السورية من الأراضي اللبنانية.

- **الاحتلال الاسرائيلي** الذي اجتاح مناطق الجنوب وبلغ العاصمة بيروت عام ١٩٨٢ واستمر قائماً حتى العام ١٩٨٥ بعد سلسلة انسحابات تدريجية، وقيام جيش لبنان الحر ثم جيش لبنان الجنوبي في المناطق الحدودية الجنوبية المعروفة باسم الحزام الأمني.

كل هذه العوامل الداخلية والخارجية ساهمت في عرقلة بناء الدولة ومأسستها رغم المبادرات النوعية خاصة في عهد الرئيس فؤاد شهاب والتي تمثلت بإقرار قوانين اصلاحية ورقابية لعل أبرزها قانون انشاء مجلس الخدمة المدنية الذي من خلاله يتم التوظيف في القطاع العام، وديوان المحاسبة الذي يسهر على حسن ادارة أموال الدولة والبلديات والمؤسسات العامة ويراقب أوجه صرفها وقانونيته، وجهاز التفتيش المركزي الذي من صلاحياته مراقبة الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات والمصالح المستقلة والذين يعملون في هذه الادارات بصفة دائمة او مؤقتة، من موظفين او مستخدمين او اجراء او متعاقدين، وكل من يتناول راتباً او اجراً من صناديقها، وقانون النقد والتسليف الذي أنشئ بموجبه مصرف لبنان والبنك المركزي، والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني، وبناء سدّ القرعون للري ونتاج الطاقة الكهربائية، والمشروع الاخضر لزيادة المساحات المزروعة وتقديم الارشادات الفنية والقروض للمزارعين، واقرار قانون التنظيم المدني الجديد وقانون

حماية الشواطئ وقانون التخطيط العمراني لضواحي بيروت، وإنشاء مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى.

ثانياً- في محاولة بناء الدولة في الجمهورية الثانية

وضعت الحرب اللبنانية التي اندلعت في العام ١٩٧٥ أوزارها من دون أي تسوية سياسية في حينه. وتطورت الأحداث عسكرياً وسياسياً في الثمانينات بفعل الاحتلالين السوري والاسرائيلي، ما حال بالنتيجة دون انتخاب رئيس للجمهورية. وتقاسم السلطة السياسية رئيسان للحكومة، سليم الحص وميشال عون، وتقاسم السلطة العسكرية في المناطق المسيحية قائد الجيش العماد ميشال عون وقائد القوات اللبنانية سمير جعجع. وكانت حرب مسيحية-مسيحية ضروس بينهما. وقادت مأزومية الوضع من الناحيتين السياسية والعسكرية الى وضع وثيقة الوفاق الوطني المعروفة باتفاق الطائف عام ١٩٨٩ برعاية اقليمية ودولية. شكلت الوثيقة منعطفاً في التاريخ الحديث للبنان نتجت عن لحظة اقليمية ودولية تجسدت بنهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين والتحولت في الاقليم... واكتملت عناصر التسوية بتفاهم الولايات المتحدة الاميركية وسوريا والسعودية، وبتفهم فاتيكاني. واسفرت الوثيقة التي شكلت اتفاقاً لوقف إطلاق النار (١)، بالإضافة الى التعديلات السياسية الكبرى (٢)، عن إدخال تعديلات جذرية على الدستور اللبناني، وبدل التوجه الى دولة أكثر مدنية، كانت نزعة الطائف، من حيث قصد واضعوه او لم يقصدوا، الى مزيد من الطائفية.

١- اتفاق الطائف: وثيقة لوقف إطلاق النار

جاء توقيع وثيقة الوفاق الوطني نتيجة سلسلة من الأزمات كانت تمتد لسنوات الحرب الأهلية. فعهد الرئيس الياس سركيس اختتم باجتياح اسرائيلي للبنان، وعهد الرئيس أمين الجميل انتهى بعدم انتخاب رئيس للجمهورية. وشكلت رئاسة الحكومة موقعاً نزاعياً في الجمهورية لوجود رئيسي حكومة لا يعترف كل منهما بشرعية الآخر، ميشال عون وسليم الحص. فبسط عون سلطان حكومته التي استقال منها الوزراء المسلمون، على المنطقة الشرقية وامتداداتها، وبسط سليم الحص سلطان حكومته على المنطقة الغربية وامتداداتها.

وتطورت الأحداث لتبلغ ذروتها في المواجهة بين الجنرال ميشال عون وقائد القوات اللبنانية سمير جعجع. وهكذا حلت وثيقة الوفاق الوطني لوضع حدّ للحرب داخل المجتمع المسيحي، ولوضع حدّ لحالة الإزدواجية في السلطة التنفيذية في الجمهورية. وقد تمّ فرضها رغم التعارضات في متنها، بتفاهم اقليمي دولي على تأمين الاستقرار في الاقليم بدءاً من لبنان. وبين التعارضات في اتفاق الطائف على سبيل المثال لا الحصر مسألة من يملك القرار في المؤسسة العسكرية؟ ففي حين ينص الدستور في المادة ٤٩ على أن رئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للقوات المسلحة، تنص هذه المادة ايضاً على أن القوات المسلحة تخضع لسلطة مجلس الوزراء.

٢- اتفاق الطائف: وثيقة سياسية

لا شك في أن اتفاق الطائف الذي أُطلق عليه دستور الجمهورية الثانية، شكل أوسع تعديل دستوري كماً ونوعاً منذ وضع الدستور عام ١٩٢٦. وهو أرسى المناصفة في مقاعد مجلس النواب ومجلس الوزراء ووظائف الفئة الأولى، ونقل صلاحيات اساسية من عهدة رئيس الجمهورية ووضعها في صلب صلاحيات مجلس الوزراء، أو بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. وشهد تنفيذه محطات مختلفة بل مخالفة بينها الاستثنائية والخصوصية في تطبيق بنوده، وصولاً الى استحداث نظام الترويكا المارونية-السنية-الشيعية الذي كاد أن يتحول الى عرف دستوري.

ولحظت الوثيقة فصلاً خاصاً للعلاقات المميزة مع سوريا في سابقة غير مألوفة حيث لم يسبق أن تضمن اتفاق مخصص لوقف الحرب، فصلاً لتحديد العلاقة بينه وبين دولة أخرى. وهذا الفصل من اتفاق الطائف استندت اليه سوريا للمطالبة بتوقيع معاهدات في المجالات السياسية والأمنية والإدارية.

القسم الثاني: في الاصلاحات

لا شك في أن لبنان مرّ في ثلاثة أجيال من الأزمات السياسية والاقتصادية. في السياسة، فشل الجيل الأول في بناء دولة، وفشل الجيل الثاني بعد الحرب اللبنانية في

استرجاع الدولة بكامل مقوماتها السيادية، وعائين الجيل الثالث الأزمة السياسية غير المسبوقة في تاريخ لبنان.

وفي الاقتصاد، ثلاثة أجيال من الأزمات النقدية، لم تتخذ السلطة في الجيل الأول منها أي إجراء استباقي لمنع حصول الأزمة، أو للتخفيف من تداعياتها. وانتقل لبنان الى الجيل الثاني وهو فقدان الثقة، ويعيش تداعيات الجيل الثالث مع ما يعنيه من توأمة بين أزمة الاقتصاد وأزمة المال العام وأزمة المدفوعات الخارجية وأزمة السيولة المصرفية.

يبقى الرهان على الجيل الخارج من رحم الانهيار لتحقيق الإصلاحات عبر تطوير الفلسفة السياسية (أولاً) والفلسفة الاقتصادية (ثانياً) للنظام اللبناني.

أولاً- تطوير الفلسفة السياسية في النظام اللبناني

يعاني النظام اللبناني من قصور دستوري لعلّ أبرز معالمه الخلل في توزيع الصلاحيات بين المؤسسات الدستورية، والالتباس في العلاقات بينها، وبخاصة بين أركان السلطة التنفيذية أنفسهم، بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وبينه وبين مجلس الوزراء مجتمعاً. وتشهد آلية تأليف الحكومات والصلاحيات المتصلة بالتأليف على الغموض غير البناء على هذا الصعيد. وبين السلبات التي عانى منها النظام تحويل الديمقراطية التوافقية الى ديمقراطية تعطيية (١)، ما يطرح إلحاح الانتقال الى تحديد الخيارات المتاحة للإصلاح (٢).

١- خصوصية النظام اللبناني: الديمقراطية التوافقية

يعاني لبنان من عدم الانتماء الديمقراطي. لا هو ينتمي الى الديمقراطيات الحديثة ولا الى الديمقراطية البرلمانية المطلفة بالطائفية السياسية، كما شاءها وأرادها آباء الدستور، وذلك بسبب الشطط الثابت في الحوكمة الذي تكرر في آخر فصوله باتفاق الدوحة في أيار من العام ٢٠٠٨، تبعاً لاختبار القوة لدى محاولة السلطة استرجاع بعض حقوقها السيادية. وتكرر لاحقاً بانتخابات رئاسة الجمهورية التي تأخرت سنتين عن مواعدها الدستوري لفرض حزب الله معادلة رئاسية مغلقة.

في ضوء ما تقدم، انتهت أو بالأصح يجب أن تنتهي الطريقة اللبنانية المتعارف عليها في

ادارة البلد، وأساسها قرار سياسي مشتت حيث الجميع موجود في غرفة القرار، الجميع يقرر، وبالنهاية إما فريق واحد يقرر أو لا شيء يتقرر. وينبغي تفعيل مرجعية الدستور، وهذا يقتضي معالجة خاصة الديمقراطية الرخوة في لبنان المعبر عنها بالديمقراطية التوافقية وهي مرادف الديمقراطية التعطيلية، وبالتالي وجوب الانتقال الى الديمقراطية النشطة بالاحتكام الى الدستور ومرجعية القانون.

٢- تحديد الخيارات الاصلاحية

لا خيار أمام اللبنانيين سوى اعتماد الاجراءات الاصلاحية الملحة والفورية في ظل انهيار الدولة بكل مقوماتها، وهي تتراوح بين:

- نقض كل النظام من خلال مؤتمر تأسيسي.

- العمل على تصحيح الشوائب في الممارسة السياسية وإدخال تعديلات مفيدة من شأنها وضع حدّ للزبائنية السياسية ونظام المحاصصة وحكومات الوحدة الوطنية، وارساء ديمقراطية برلمانية تعمل طبيعياً، مع ركيزاتها المكملّة، أي التصويت السياسي العقابي خلال الانتخابات التشريعية، وتداول السلطة، ومساءلة مجلس النواب الحكومة ومراقبة اعمالها، وتمثيل الطوائف بما يشبه نظام الكوتا في الديمقراطيات الغربية.

- إعادة مجلس النواب الى دوره الطبيعي في التشريع بعدما درج على التشريع الشعبي.

- تصحيح وتحديث قانون الانتخاب الذي أهمل صحة التمثيل وحفظ التقاسم المريح بين الطوائف والاحزاب والكوتا التي يوفرها لكل منها، مع لحظ كوتا نسائية لفترة انتقالية.

- تحويل الحكومات الائتلافية من منصة لتسويق البرامج الحزبية والجهوية الى مؤسسة دستورية. ولطالما ردّد البطريك الراحل نصرالله صفير أن الحكومات اللبنانية بعد الدوحة تشبه عربات تشدها في ذات الوقت أحصنة الى الامام والى الوراء. وهذا لا يوصل الى اي مكان. وفي الواقع، ان هذا النوع من الحكومات أوصل لبنان في مكان ما الى الكارثة.

- تفعيل الموارد المهمة من رأس مال بشري، وموقع استثنائي وجغرافيا فريدة، وهي صفات تغني لبنان بميزات تفاضلية على المستويين الإقليمي والدولي
- الحاجة الى خطة سريعة تنقذ القطاعات الأساسية في الصحة والتربية التي تشهد انهياراً غير مسبوق بسبب هجرة الكفاءات الى الخارج، واعادة لبنان الى سابق عهده كمستشفى الشرق وجامعة الشرق.
- الحاجة إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة ومستدامة، والى خلق فرص عمل للحد من الهجرة.
- توجيه الإقتصاد نحو القطاعات الانتاجية بما يؤهل لبنان لتصدير الموارد المعرفية بميزات تفاضلية.
- ادارة الدين العام المتزايد الذي يشكل استنزافا لموارد الدولة وهو العبء الثاني على الموازنة بعد رواتب وتعويضات القطاع العام وتبلغ نسبتها نحو ٤٠% من ايرادات الضرائب وثالث اجمالي العائدات.
- تحويل لبنان إلى مركز تجارة إقليمي من خلال توقيع الإتفاقيات الثنائية لتسهيل التجارة وتحفيز الصادرات اللبنانية، وتبسيط إجراءات التصدير والاستيراد، وإعادة تنظيم إجراءات ورسوم الجمارك في المرافئ والمطارات، وإنشاء مناطق صناعية حرة.
- هذه عينّة من الاصلاحات المطلوب تحقيقها بإلحاح، وإلا يكون لبنان محكوماً بالإبقاء على النظام بصيغة ممارسته الحالية بحيث تبقى عجلة الدولة مرهونة بتوافق الإقطاع السياسي، بصرف النظر عما اذا كان ذلك من ضمن احترام الدستور والقوانين او خلافهما.
- إن هذه الاصلاحات مطلوبة سريعاً والا سيستمر التمثيل الحكومي ترجمة لوجود الفرقاء على الخارطة السياسية-الطائفية، ونسبياً بحسب الوزن النيابي لكل منهم، ما يلغي دور مجلس النواب في الرقابة على العمل الحكومي، وينصرف كل فريق الى مبارزة قوة

ليحظى بأكبر عدد من الوزارات الخدمائية تمكّنه من تلبية طلبات قواعده. هذا التنافس المرضي جعل الزبائية تبلغ درجة قصوى من الانفلاش وصارت هي الرافعة الأساسية في العلاقة بين السلطة والشعب، من دون إهمال مساهمات القطاعات المنتجة وبينها قطاع الاتصالات والقطاع المصرفي في تمويلها.

وعليه يتبين كم هو أساسي الأخذ بعين الاعتبار حجم العامل السياسي المساهم في الأختيار المالي والاقتصادي، والتصرف الإصلاحى على هذا الأساس.

ثانياً- تطوير الفلسفة الاقتصادية في النظام اللبناني

تعارضت الفلسفة الاقتصادية مع جوهر قيام دولة لبنان الكبير بحيث تتكرر اليوم المجاعة والهجرة والعوز تحت وطأة الفقر بسبب سوء الادارة السياسية. ويتكرر نظام الاقطاع في مختلف المناطق لدرجة نشوء أحزمة بؤس مسيحية وسنية وشيعية ودرزية في بيئة كل منها. وعانى قطاع الزراعة إهمالاً مزمناً رغم المقومات الطبيعية القادرة على أن تجعل منه قطاعاً منافساً (١)، وبلغ الأختيار كل مرافق الدولة ما يستدعي نقض الفلسفة الاقتصادية القائم عليها لبنان وتحويله من الريعية الى الانتاجية (٢).

١- أهمية إنقاذ القطاع الزراعي

لم يحسن النظام اللبناني خلال مئة عام ادارة القطاع الزراعي وتطويره، رغم الموارد البشرية والطبيعية المتوفرة في لبنان الكبير، بدءاً من الرأسمال البشري، الى الموقع الاستثنائي والجغرافيا الفريدة، والغنى بالمياه والتربة مثل سهل عكار شمالاً، وسهل البقاع شرقاً. وجاء سوء استخدام الموارد الطبيعية وسوء التعامل مع فئة المزارعين التي كانت تشكل الاغلبية السكانية، عاملين أساسيين في الأختيار، وتحويلاً لفلسفة لبنان الكبير الذي سعى اليه البطريك الياس الحويك لأسباب وجودية تتمثل بالأمن الغذائي الاكتفائي، وأيضاً لأسباب جيوسياسية. وتكامل غياب الاصلاح الزراعي في الداخل (أ)، مع حصار المحيط لهذا القطاع (ب).

أ- تبرّع الداخل في تغييب القطاع الزراعي

يعود أحد أسباب اختيار الدولة الى الخيارات السياسية الفاشلة، ومن بينها عدم معالجة الانماء غير المتوازن للمناطق، وبخاصة الفشل في تطوير القطاع الزراعي الذي يعتبر وجودياً للمجتمعات على اختلافها ويشكل الشريان الأساسي لقطاع الصناعة. وبعكس المسارات في العالم حيث كان تدخل الدولة أساساً في إنعاش القطاع، حصل العكس في لبنان. وفي الواقع، لم يُقدّم لبنان لا خلال فترة الرخاء الاجتماعي ولا بعد الحرب، على اصلاح النظام الزراعي كما فعلت أوروبا وتحديداً اسبانيا وإيطاليا بعد سقوط الانظمة الدكتاتورية فيها. كان اصلاح القطاع الزراعي هناك العامل الاول لمعالجة غياب المساواة بين شرائح المجتمع. وشكل غياب الاصلاح الزراعي هنا أحد أبرز أسباب نشوء حركة المحرومين. وأدى التعطيل في السياسة الى التعطيل في الزراعة، وكان إهمال الدولة للقطاع عنصراً في إعاقه أي تطور نحو زراعة تنافسية. وفي المرات القليلة التي قررت فيها الدولة التدخل، كان ذلك لزرع المعوقات وتعقيد العمل. وكان التركيز على الاقتصاد المئدني وليس الريفي، وضمن الاقتصاد المئدني كانت الاولوية للعاصمة بيروت. وتولّد عن هذه السياسة الجوفاء فقر زراعي في الارياف تنبّه له رئيس الجمهورية فؤاد شهاب حيث كان العامل الاجتماعي وغياب ادارة الموارد أحد أسباب حالة الالاستقرار في العام ١٩٥٨.

ولم تعر سياسات ما بعد الحرب الزراعة أي أهمية وبقي هذا المرفق في حالة شبه نسيان وإهمال في برامج الدولة التي انصرفت الى تعزيز الاستثمارات في القطاع التجاري خاصة في حقبة التسعينيات مع الرئيس رفيق الحريري. وما فاقم الركود الزراعي سياسة ربط الليرة بالدولار. وبالتالي فان فترة ما بعد الحرب كانت فترة جفاف زراعي بحيث لم يحظ المزارعون بأي مواكبة رسمية لتقديم منتجاتهم في الأسواق الدولية ضمن شروط الجودة والتنوعية والقدرة التنافسية.

ب- تكافل المحيط في حصار القطاع الزراعي

قضي خلال الحرب اللبنانية على البنى التحتية التي أصابها التدمير، وسبقها وتبعها النزوح الداخلي من الارياف الى المدن، ما شكل مسماراً في نعش الزراعة.

وتعرض القطاع الزراعي في حقبة الاحتلال السوري للحصار، وغزت المنتجات السورية

لبنان الذي منع من استخدام مياه نهر العاصي، ومن رسم سياسة زراعية تنافسية، وفقد سهل البقاع دوره الانتاجي والتنافسي خلال هذه الحقبة.

وأكمل الاحتلال الاسرائيلي القضاء على ما تبقى من القطاع الزراعي فاصلاً الجنوب الغني عن باقي الاراضي اللبنانية. وبقي الحصار الزراعي جنوباً الى ما بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي عام ٢٠٠٠، حيث استمر منع لبنان من استخدام مياه الوزاني ونظام الري المرتبط به.

ودقّت حرب تموز في العام ٢٠٠٦ مسماراً اضافياً في نعش القطاع الزراعي، كما قضت الحرب في سوريا التي اندلعت بدءاً من العام ٢٠١١ على ما تبقى من شريان زراعي يقطع الطرق البرية لتصريف الانتاج الى دول الخليج.

٢- التحول من الريعية الى الانتاجية

اعتمد الاقتصاد اللبناني على عناصر غير مستدامة، ولم تحسن السلطة استثمار هبات الطبيعة وحمايتها، فكان الاقتصاد اقتصاداً مياوماً يقوم على بيع الخدمات. وساهم في تغذية هذا الواقع تحالف السياسة والبورجوازية الاقتصادية والمصرفية (أ)، ما يجعل من الملح الخروج من هذه الدوامة وتثمين نقاط القوة في الاقتصاد اللبناني (ب).

أ- تحالف السياسة والبورجوازية الاقتصادية والمصرفية

أسست الفلسفة الاقتصادية المتبعة لقيام بلد يعيش على بيع السياحة والخدمات، ولنشوء دولة الوسيط والترازيت والريعية. كما ساهمت الطائفية ومعها النظام الاقطاعي في السياسة والمال بمنع تطوير النظام الاقتصادي لإبقاء المواطن متوسلاً خدمة من أصحاب النفوذ. وساهمت البورجوازية الاقتصادية والمصرفية في تعزيز مواقع كبار السياسيين الذين احتكروا قطاعات الانتاج الاساسية.

ب- تثمين نقاط القوة في الاقتصاد اللبناني

رغم الأزمة الخائفة، لا يزال لبنان يملك مقدّرات أساسية بينها تصدير الخدمات الى

دول المنطقة وبالأخص الى دول الخليج. وللاقتصاد اللبناني مزايا يمكن البناء عليها، لعل أهمها:

-الموارد الطبيعية، وتحديداً المياه. فالمياه مورد شحيح في المنطقة، وبحسن استثماره في لبنان، يمكن أن يكون مادة تبادل: يصدر لبنان المياه مقابل استيراد الكهرباء، مع وضع مخطط توجيهي لحسن استثمار وادارة استخراج النفط والغاز.

- البيئة الطبيعية للبنان، ما يسمح بتطوير زراعة نوعية.

- الدياسبورا اللبنانية التي تسمح، بعد اعادة الثقة، بخلق بيئة استثمارية في لبنان بما يبقي العملة الصعبة في الداخل، ويستدرج عملة الخارج الى الداخل.

- الموارد البشرية لجهة تمايز لبنان بالتعددية: تعدد الطوائف، تعدد الثقافات، تعدد اللغات، وحسن الافادة من كفاءات الشباب والشباب اللبناني واعتماد نظام الحوافز لتشجيع أصحاب الكفاءات على العمل في لبنان.

وتشكل هذه المزايا مجتمعة، في حال حسن ادارتها، بعض ركائز النظام الاقتصادي الجديد.

خاتمة

يبقى الرهان على بناء نظام اقتصادي حديث من خلال نقل لبنان من بلد ريعي يقوم اقتصاده على توفير الخدمات، الى بلد منتج مع الابقاء على الخدمات، والتركيز على نظام ضريبي يلقى في أساس قيام مالية الدول. كما تفترض الاصلاحات قيام الدولة بلعب دور الميسر الاقتصادي لا الفاعل الاقتصادي (facilitateur et non acteur). وهذا هو الدور المحايد للدول الذي يسمح لكل فاعل اقتصادي بأن يحظى بالحماية والبيئة الآمنة وتكافؤ الفرص مع إعطاء الدفع للإصلاح المالي، ومعالجة نقاط الضعف الاقتصادي واستثمار نقاط القوة الى اقصى الحدود، وبخاصة نقاط القوة الموجودة في الموارد الطبيعية. ولنجاح هذا الرهان، يقتضي توفير الأدوات المناسبة وفي مقدمها:

إصلاح النظام الاقتصادي من خلال خطة تعافي تحظى بموافقة الجهات الدولية الضامنة مثل البنك الدولي وصندوق النقد؛ إقرار قانون الكابيتال كونترول؛ إقرار قانون الموازنة؛ تعديل قانون السرية المصرفية؛ هيكلية القطاع المصرفي؛ إصلاح القطاع الزراعي، واستتباعاً القطاع الصناعي، من خلال ثورة زراعية خضراء وزراعة بيئية، وتفعيل دور القطاع المصرفي في الانماء الزراعي من خلال نظام القروض الميسرة ونظام الكفالات للمزارعين، وتفعيل قرارات التنمية الريفية ضمن خطة مستدامة.

المحامي الدكتور جورج يزبك

دكتور في الحقوق

المستشار القانوني والإعلامي لفخامة الرئيس اللبناني الأسبق أمين الجميل. يشغل حالياً المهام التالية:

استاذ محاضر في القانون الدستوري والقانون الدولي في الجامعة اللبنانية

محام بالاستئناف، عضو في نقابة المحامين في بيروت.

عضو في لجان تحكيم دولية مستشار قانوني لعدد من الهيئات والشركات في لبنان والخارج.

صاحب مؤلف ”وسائل الاثبات لدى المحاكم الدولية“، ومؤلف ”البعد العلماني في دستور الولايات المتحدة الاميركية“ باللغتين الفرنسية والانكليزية.